

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ١٧ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ج. دانابالا (سرى لانكا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف. ل. اسراييليان
السيد ب. ب. بروكوفيف
السيد ج. ف. بردينيكوف
السيد ب. ي. سكوموروخين
السيد ب. ي. كوبيش
السيد ت. ف. دميتريتشيف
السيد ف. ا. اوستينوف
السيد ف. ف. برياخين

اثيوبيا

الارجنتين

السيد خ. كاراساليس
السيد غارثيا موريتان
السيد فيلامبروسا

استراليا

السيد ر. بتلر
السيد ر. روبر
السيدة ج. كورتي

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد ه. فيغينر
السيد ف. ا. فون دم هاجن
السيد ف. ايلبه

اندونيسيا

السيد س. سوتوواردو
السيدة ب. رمضان
السيد اندراجاتي

ايران (جمهورية - الاسلامية)

السيد ن. كمياب
السيد ج. زاهريها

ايطاليا

السيد م. أليسي
السيد م. بافيري
السيد ب. كابران

باكستان

البرازيل

السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا
السيد س. دي كيرز دوارته

بلجيكا

السيد م. دوباس
السيد ج. م. نوارفالمين

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بويتشيف	
السيد ك • براموف	
السيد ن • ميخايلوف	
السيد يو مونخ مونخ غي	<u>بورما</u>
السيد يوبي تشين تن	
السيد س • توربانسكي	<u>بولندا</u>
السيد ج • تشيمبينسكي	
السيد ج • تشيالوفيتش	
السيد ت • سترويفاس	
السيد ب • كانوك	<u>بوركينا</u>
السيد أ • ثرونبيري	
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • تسيمبا	
السيد خ • ماتوشيك	
السيد أ • طفار	<u>الجزائر</u>
السيد أ • بوازين	
السيد ه • روز	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ج • ديمسكي	
السيد ي • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ميليسكانو	
السيد ب • بالويو	
السيد أ • كريتو	
السيد أ • بوبيسكو	
السيدة آيساكي ايكانغا كابيبا	<u>زائير</u>
السيد ج • دانابالا	<u>سري لانكا</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهاكارا	
السيد ب • كارياواسام	
السيد ر • ايكوس	<u>السويد</u>
السيدة أ • بونير	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد (تابع)

السيد هـ • برغلوند
السيد ج • لوندلين
السيد س • اليمير

الصين

السيد كيان جيا دونغ
السيدة وانغ زهون
السيد ليانغ ديفنغ
السيد لين تشنغ
السيد زوانغ فايدانغ
السيد سو كايمنغ

فرنسا

السيد هـ • روبي
السيد مونتاسي
الكولونيل جيسبير

فنزويلا

كندا

السيد ج • ر • سكينر

كوبا

السيد ب • نوبيز موسكيرا

كينيا

مصر

السيد ا • حسن
الآنسة و • بسيم
السيد أ • ماهر عباس

المغرب

السيد أ • هقلي
السيد أ • هلال
السيد م • الشرايبي

العكسك

السيد أ • غارسيا روبليس
السيد ب • ماسيدوريا
السيدة ز • غونزاليس آي رينيرو

المملكة المتحدة

السيد ر • أ • ب • كرومارتي
السيد د • أ • سلين

منغوليا

السيد د • اردمبيلغ
السيد س • بولد

الحاضرون في الجلسة (تابع)

نيجيريا

السيد ج • أو • أوهو
السيد ل • أو • أكينديلي
السيد ك • ف • أوديديبا

الهند

السيد م • دوبي
السيد س • كانت شارما

بنغلاديش

السيد د • ميستر
السيد ف • غاجدا
السيد ب • توث

هولندا

السيد ج • رامكر
السيد ر • ج • أكرمان
السيد أ • ج • اومس

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ل • ج • فيلدز
السيد ن • كلاين
السيدة م • ا • هوبكنس
السيد ن • كاريرا
السيد ر • هورني
السيد ر • نورمان
السيد ب • كوردن
السيد ه • كلهون
السيد س • بيرسي
السيد ج • بلانكيت
السيدة ب • موري

اليابان

السيد ر • ايماي
السيد م • كونيشي
السيد ت • كواكيتا
السيد ك • تاناكا
السيد ت • ايشيغوري

يوغوسلافيا

السيد ك • فيداس
السيد م • ميهايلوف
السيد ر • جايبال

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل
الشخصي للأمين العام

نائب أمين عام مؤتمر نزع السلاح

السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : تفتتح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

يشرع المؤتمر من جديد اليوم في النظر في المسائل المتعلقة حسبما يرد في برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر عند بدء الدورة . ووفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، لاى عضو يرغب في افاارة أى موضوع له صلة بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

ووفقا لما أعلن في جلستنا العامة السابقة ، أعتزم اليوم أن أرجو من المؤتمر أن يحيط علما بالتقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة CD/448 .

ويشمل أيضا جدول هذا الأسبوع عقد جلسة غير رسمية للنظر في المسائل التنظيمية . وحسبما جرت العادة ، أعتزم تعليق الجلسة العامة بعد استفاد قائمة المتكلمين وعقد جلسة غير رسمية لاحاطتكم علما بما تم التوصل اليه بشأن المسائل التالية : (أ) انشاء لجنة مخصصة معنية بالأسلحة الاشعاعية ؛ (ب) المشاورات الجارية بشأن الاقتراحات المتعلقة بالهيئات الفرعية المشار اليها في البنود ١٥ و٢٠ و٣٠ و٥٠ من جدول الأعمال .

ولدى على قائمة المتكلمين اليوم مثلو بيرو وبلغاريا واليابان .
وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ، السفير كانوك .

السيد كانوك (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، انه لما يسعد وفدى بصفة خاصة أن يعرب عن ارتياحه البالغ لرؤيتكم تتولون رئاسة أعمالنا خلال هذا الشهر الأخير من الجزء الأول من دورة ١٩٨٤ للمؤتمر ، ذلك أن ما أبدىتموه من كفاءة عند اضطلاعكم بمهمة المنسق لمجموعة الـ ٢١ يبشر بالخير فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الهيئة .

ولا يرجع الأمر الى ادراك ما تتميزون به من صفات شخصية فحسب ، ولكن يرجع أيضا الى أنكم تثلون بلدا تكن له بيرو أكبر قدر من الاحترام والعودة ، بلدا يتذكره المجتمع الدولي دائما كرائد من رواد حركة عدم الانحياز .

ويرغب وفدى أيضا في أن يسجل امتنانه وتقديره لما أبداه السفير داتكو من مقدرة وتفان لا يني في ادارة المؤتمر ، وأن يسجل اعجابه أيضا بالطريقة التي رأس بها السفير توربانسكي أعمال المؤتمر .

وكان وفدى قد أشار في بيان سابق أمام الجلسة العامة الى بعض بنود جدول أعمال مؤتمرا . وبهذه المناسبة ، سيدى الرئيس ، وبعد انقضاء ما يزيد على شهرين من الجزء الأول الذى يشرف على الانتهاء من دورة ١٩٨٤ ، أرغب في الادلاء ببيان موجز أعرب فيه عن رأيي بشأن الطريقة التي تؤدي بها عملنا .

يعلم الجميع أننا وافقنا بارتياح في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على انشاء محفل تفاوضي وحيد متعدد الأطراف لنزع السلاح نظرا لقلق المجتمع الدولي البالغ ازاء تشيف سباق التسلح والحاجة الملحة الى ايجاد حل لهذه المشكلة المعقدة .

وقد واجهنا خلال السنوات الأخيرة حقيقتين مخيفتين حقا : تصاعد التوتر الدولي من ناحية ، والزيادة الضخمة في الموارد التي تتفق على التسلح يوميا ، ولا سيما على الأسلحة النووية التي تعرض وجود البشرية ذاته للخطر ، من ناحية أخرى .

وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن مجموع الاتفاق العسكى قد بلغ ٦٥٠ مليار دولار، وأن هذا الرقم يزيد على مجموع دخل ١٥٠ مليار نسمة يعيشون حاليا في أقل بلدان العالم نمو البائع عددها ٥٠ بلدا • ولست أعتقد ، سيدى الرئيس ، أن هناك حاجة لتقديم مزيد من الايضاح لتأكيد الأوضاع البغيضة التي تواجهها البشرية نتيجة لاستمرار سباق التسلح •

وعلى الرغم من ذلك ، فإننا لا نستخدم هذه الهيئة في الغرض الذى أنشئت من أجله ، وكلنا يعلم أن المهمة الممنوعة بهذا المؤتمر ليست بسيطة : على العكس ، اذ يمكن القول بأنه نظرا لطبيعة أهداف المؤتمر ، فإننا نواجه واحدة من أشد المهام تعقيدا في المجال الدولي ، وهي حالة ينبغي أن تمثل حافزا وتحديا للاضطلاع بمهمة تستدعي الامتنان التام من قبل المجتمع الدولي • وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أشار في رسالته الى مؤتمر نزع السلاح في ٧ شباط / فبراير الماضي الى أنه " ليس في الدورات الأخيرة للجنة نزع السلاح أو في مجرى الأحداث الراهنة في العالم ما يؤكد أننا نسير في الاتجاه الصحيح " • ويؤيد وفدى هذا البيان تأييدا تاما • والواقع أننا نأسف لأن هذا المؤتمر لا يمثل محفلا حقيقيا للتفاوض ، حسبما ترغب الأغلبية العظمى من المشتركين فيه • وكثيرا ما ننغمس في مناقشات مطولة - ومملة أيضا ، والحق يقال - حول المسائل الاجرائية ، مما يضع العراقيل في سبيل أى محاولة جادة للتفاوض • ويمكن القول عن حق بأننا نخوض تجربة في " دبلوماسية الركود " •

ونعتقد أنه من الممكن تلاقي المشاكل الاجرائية اذا كررنا أنفسنا لدراسة مختلف المقترحات الغيدة المقدمة من وفود متعددة ، وأوليناها اهتماما صادقا • وفي هذا الصدد ، يرغب وفدى في الاعراب عن تأييده لنشاط ما يعرف باسم فريق الحكماء الذى ازداد مؤخرا عدد أعضائه المؤهلين ، بصفتهم الشخصية ، لتقديم مبادئ توجيهية محددة وعملية لهذه الهيئة لمساعدتها على الاضطلاع بأعمال أكثر فعالية •

ولم يكن من الأمور المشجعة لوفدى أن يلاحظ خلال السنوات الأخيرة الوقت الطويل الذى يضيع سدى في المناقشات حول جدول أعمالنا ، فهناك بلدان - ولحسن الحظ أنها قلة - تضجع العراقيل في سبيل انشاء هيئات فرعية ، وفي سبيل تحديد ولاية هذه الهيئات خوفا من كلمة " مفاوضات " • ويوحى كل ذلك بالافتقار الى الارادة السياسية الصادقة للتفاوض ، ولا يمكن أن يعزى ذلك بحال الى البلدان غير النووية التى اتخذت دائما موقفا المصالحة وأبدت المرونة مرارا • ونظرا لما تقدم ، ينبغي أن ندرك أنه لكي تعقد أية مفاوضات ، سيكون على المؤتمر أن يلتزم بما ووفق عليه في الوثيقة الختامية في ١٩٧٨ •

وسلج ، اذا ما حاولنا تقديم أنشطتنا ، أنه بعد انقضاء قرابة شهرين من بدء أعمالنا لعام ١٩٨٤ ، لم يحرز المؤتمر تقدما الا في بند واحد من البندين المعروضين عليه والذين يحضيان بالأولوية ، وأعني البند الذى يشير الى الأسلحة الكيميائية •

وفضلا عن ذلك ، نلاحظ مع الأسف أن عددا من البلدان ما زال يرفض الموافقة على ولاية تنص على عقد مفاوضات ، في اطار هيئة فرعية ، بشأن حظر التجارب النووية • وهذا أمر خطير لأن حظر التجارب النووية سيشكل خطوة ايجابية للغاية نحو نزع السلاح الذى نرغب جميعا في تحقيقه ، خاصة عندما نلاحظ - حسبما أشار اليه وفد السويد في الوثيقة CD/430 - التزايد الكبير في عدد التجارب النووية التى أجريت خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٨٣ •

ولا شك في أننا نأسف جميعاً لأنه أحبطت للمرة الثانية في يوم الثلاثاء ٣ نيسان / أبريل
رغبة الأغلبية العظمى من البلدان في التفاوض بشأن هذه القضية •

وفيما يتعلق بمنع نشوب حرب نووية حسبما أشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاي
يعتقد وفدي أن هذا أمر يحظى بالأولوية القصوى ويتسم بأهمية حيوية ، وأكرر عبارة أهمية حيوية ،
بالنسبة لجميع شعوب العالم •

وبشكل تناول هذه المسألة بصورة منفصلة للمرة الأولى في جدول أعمال المؤتمر خطوة إلى
الأمام في أعمالنا لما ينطوي عليه من اعتراف بالطابع الهام والملح للغاية لهذه المهمة في الوقت
الراهن • ولهذا السبب ، يرحب وفدي بالخطوات الضرورية الجارية اتخاذها لإنشاء هيئة فرعية
مخصصة ، يمكن ، على نحو ما ، أن تبدأ العمل بناءً على طلب مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/341
وبناءً على التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة المشار إليه أعلاه والذي ينص على إجراء
مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية •

ونأسف فضلاً عن ذلك لأنه على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلها العديد من الوفود
في هذا المؤتمر ، تعذر حتى الآن التوصل إلى توافق الآراء اللازم لإنشاء لجنة مخصصة معيّنة
بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وينشأ هذا الوضع على الرغم من قرار الجمعية العامة
٢٨/٧٠ الذي اعتمدته الأغلبية الساحقة للبلدان ، باستثناء بلد واحد حال الصوت الذي أدلى
به دون تحقيق توافق الآراء •

وبحلق وفدي أهمية خاصة على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وينظر إليه على أنه
مسألة تتعلق باستعمال منطقة أخرى للأغراض العسكرية كان ينبغي أن تخصص لخدمة الأغراض السلمية
وفضلاً عن ذلك ، سيكون منع سباق التسلح أمراً أفضل من المشاركة ، في وقت لاحق ، في مهمة
تتسم بقدر أكبر من الصعوبة ، هي محاولة نزع السلاح من الفضاء الخارجي الذي تستثمر فيه حالياً
مبالغ طائلة للأغراض العسكرية •

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أقدم تهنئتي الخالصة لوفدي السويد والأرجنتين للبيانين
الذين أدليا بهما في ٢٢ و٢٧ آذار / مارس الماضي على التوالي ، ووجهها فيهما العناية السليمة
العناصر المهمة المتعلقة بهذا الميدان والتي ستفيد بلا شك أعمالنا المقبلة في مجموعة الـ ٢١ وفي
المؤتمر نفسه •

وأود أيضاً الاعراب عن تقدير وفدي لتقرير الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء العلميين
المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وهو التقرير الذي
قدم إلى المؤتمر مؤخراً •

وبحلق وفدي أهمية خاصة على أعمال هذا الفريق المخصص التي ستيسر إلى حد بعيد عملية
التحقق من حظر التجارب النووية • ولهذا السبب ، ودون الاخلال بواجب أحالة التقرير إلى
المسؤولين في بلدي ، فاني أستطيع الاعراب عن ارتياح وفدي إزاء قرار المؤتمر بالموافقة على أن
تستمر أعمال فريق الخبراء •

وأخيراً ، وأخذاً في الاعتبار بأن مؤتمر نزع السلاح سوف يؤثر ولا شك على المؤتمر الاستعراضي
الثالث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في ١٩٨٥ والذي اختتمت لجنته التحضيرية

دورها الأولى للتو ، أرغب في ملاحظة أنه على الرغم من إعادة إنشاء الهيئة الفرعية المعنية بضمانات الأمن السلبية ، وأن عملها سيبدأ ، لأسباب واضحة ، في تاريخ لاحق ، يعرب وفد بلدى عن أسفه لأنه فيما يتعلق بهذه المسألة ، مازالت الدول الحائزة للأسلحة النووية على موقفها من البلدان التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة ، وهو موقف أشارت له مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/407 المؤرخة في ٤ آب / أغسطس ١٩٨٣ ويشاركها وفدى الرأى مشاركة تامة •

وسوف ينبغي للمؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٨٥ الذى سيجرى تشغيل بيروفيه بوصفها من الدول الأطراف في المعاهدة ، أن يقوم بتقييم صادق للتعهد الذى قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض بنوايا حسنة بشأن نزع السلاح •

ولا يمكن تجاهل أن الفشل الذى بامت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في مفاوضاتها بشأن نزع السلاح النووى وفقاً لما نصت عليه المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، يؤثر على موقف العديد من البلدان التي ينبغي أن تتمكن من الانضمام الى هذا الصك الدولى • ونعتقد أيضاً انه اذا لم يتوقف الانتشار الرأسى - ويجب أن تعزى مسؤوليته أيضاً الى الدولتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية - فان صحة معاهدة عدم الانتشار وقوتها ستعرضان للخطر •

ونظراً لما تقدم ، مازال هناك متسع من الوقت كي تعيد الدول الحائزة للأسلحة النووية النظر في موقفها وتفي بالتزاماتها •

والمسألة هي الخيار بين البقاء والفناء •
وشكراً •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا ، السفير تيلالوف •

السيد تيلالوف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لى بادئ ذي بدء أن أحياكم سعادة السفير دهاتالابالا ، الممثل الموقر لجمهورية سرى لانكا الديمقراطية الاشتراكية الشقيقة ، بمناسبة تقلدكم مسؤولية منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح • وأود أن أعرب عن اقتناعنا بأن المؤتمر سيتمكن تحت ادارتكم من احراز تقدم بشأن جوهر القضايا قيد النظر •

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم ، السفير داتكو للجهود الدائبة التي بذلها من أجل الوصول بالوسائل التنظيمية للمؤتمر الى ختام ناجح •

وأود في بياني اليوم أن أتطرق الى بعض البنود المدرجة في جدول أعمالنا وأن أعرب عن بعض الآراء المتعلقة بالعمل الذى أنجز في المؤتمر حتى الآن •

وأود التأكيد على أن رئيسي المؤتمر في شباط / فبراير وآذار / مارس ، السفير توربانسكي والسفير داتكو ، قد نجحا ، كما اعترف بذلك الجميع ، في خلق ظروف مواتية للقيام بعمل جدى في المؤتمر فيما يتعلق بجوهر القضايا المعروضة علينا • وكان للموقف الذى اتخذته البلدان الاشتراكية دور ملموس في ذلك ، اذ أعلنت في بداية الدورة عن استعدادها للدخول في مفاوضات حول كسل المسائل المدرجة في جدول الأعمال ، واقترحت مشاريع ولايات للهيئات الفرعية اللازمة (CD/434) •

وتم ، بناءً على مبادرة البلدان الاشتراكية ، ادخال تغيير على ولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • غير أنه على الرغم مما تدعيه وفود البلدان الغربية من أنها تعلق أهمية كبيرة على هذه القضية ، فلم تبدأ بعد المفاوضات الحقيقية ، من حيث الجوهر ، بشأنها ، ولا يمكن النظر الى ذلك سوى أنه اخلال بالولاية المتفق عليها بعقد مفاوضات •

ولنا اليوم الحق ، كل الحق ، في التساؤل عما اذا كنا سنستطيع ، في نهاية شهرين ونصف من عمل المؤتمر في الفترة الصيفية تعويض كل ما اخفطنا في تحقيقه خلال الفترة الربيعية من الدورة •

ويبدو لنا أن ثمة نهجين لتقييم نتائج المؤتمر ، يمثل أحدهما في الحكم عليها من خلال التقرير المتوسط والتقرير الختامي اللذين يتسم بالموضوعية في ظاهرها وللذين تحاول فيهما مجموعات البلدان ، أو حتى دول فردية ، التعبير بدقة عن وجهات نظرها ، ويمثل الثاني فسي بدء عمل حقيقي والتوصل الى حلول لبعض القضايا • وقد فضل الوفد البلغاري دائما النهج الثاني ويحاول بثبات ودأب ، جنباً الى جنب البلدان الاشتراكية الأخرى ، أن يعمل بصورة تتسم بالجديّة والواقعية ، وانطلاقاً من هذا الموقف ، يود وفدنا اليوم ، مثلما فعل مرات كثيرة في الماضي ، أن يستعري الانتباه الى الافتقار الى موقف مسؤول ازاء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف من جانب دول معينة • ويتجلى للوفود المشاركة في هذا المحفل المسؤول بوضوح أكبر وبصورة مباشرة الى حد أبعد مما يتاح لزملائنا في المحافل الدولية الأخرى أن المواقف المتخذة بشأن أمور بسيطة مثل ولاية الهيئة الفرعية ، أو بند جديد في جدول الأعمال ، أو مناقشة مسائل اجرائية أو تنظيمية ، تعكس ، من الناحية العملية ، السياسات المتبعة فيما يتعلق بمشاكل أكثر تعقيداً وعمقا • وهذه المواقف هي ، في الحقيقة ، تعبير عن الرغبة في رفض اتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق سياسة الانفراج ، ونحو استعادة الثقة في العلاقات الدولية ، وبحول القضايا الملحة في ميدان نزع السلاح • وتعمد الارادة السياسية للدول فيما يتعلق باتخاذ خطوات عملية في ميدان نزع السلاح المعيار الوحيد الذي يمكن الاسترشاد به في تقييم الحالة التي بلغتها الأمور في مؤتمر نزع السلاح • ولن يسعنا اذا واجهنا الحقيقة صراحة ، سوى الاعتراف بأن النتائج الملموسة التي تتوقعها الشعوب منا والتي سيكون لها ، اذا تحققت ، تأثير ايجابي هام على النطاق الكامل للعلاقات الدولية ، مازالت بعيدة المنال •

وفي رأينا أن الركود هذا العام ، شأنه في ذلك شأن الأعوام الماضية ، يرجع الى أنه لم يطرأ أي تحسن على سلوك البلدان الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي طغى النبذ العدواني على سياستها بصورة متزايدة في السنوات القليلة الأخيرة • وأسوة بالماضي ، ليس فسي سياسة الولايات المتحدة ما يدل على تحبذ عملية نزع السلاح • بل على العكس من ذلك ، فإن الحقائق التي ذكرت في مناقشاتنا تكشف عن تنفيذ برامج جديدة دوما لاستحداث ووزع الأسلحة النووية •

ويتأكد هذا الاستنتاج تأكيداً مباشراً من تقييم نتائج عملنا فيما يتعلق بالبند ١ و ٢ و ٣ الستة متصل بالمشاكل التي لها أهمية حيوية والخاصة بوقف سباق التسلح النووي وبازالة التهديد النووي •

وليس سرا أن ما يحرقل البدء في المفاوضات للتوصل الى اتفاق حول البنود الثلاثة الأولى من جدول أعمالنا هو في المقام الأول الأسلوب الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل

تعزير الترسانات النووية • ومن الحقائق المميزة الأخرى أن البلدان الغربية لا ترفض ، فيما يخص مسائل نزع السلاح النووي ، امكانية انشاء هيئة فرعية فحسب ولكنها تتجاهل أيضا هذه المشاكل في بياناتها •

ويجب في هذا الخصوص ذكر مشكلة حظر تجارب الأسلحة النووية • فقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، على انتهاج سياسة تغويقية في هذا الصدد عن طريق سدد السبل أمام توسيع ولاية الهيئة الفرعية المعنية • وحسبما لاحظ عن حق وفدا الأرجنتين وجمهورية ألمانيا الديمقراطية فان عرقلة المفاوضات الرامية الى تحقيق اتفاق حول حظر شامل وكامل للتجارب النووية يعني ، في جملة أمور ، أن تذهب هباء الأنشطة المبذولة على مدى أعوام طويلة من قبل فريق خبراء الظواهر الاهتزازية المخصص •

وحسبما أوضحنا بالتفصيل في آذار / مارس الماضي ، فان الوفد البلغاري يعلق أهمية خاصة على مشكلة منع نشوب حرب نووية ومازلنا نسعى لانشاء لجنة مخصصة تقوم بمناقشة تدابير محددة ذات طابع سياسي أو قانوني دولي ، أو طابع آخر وتقدمها الى المؤتمر • ونحن على استعداد لمناقشة كل الأفكار أو المقترحات البناءة التي تعرض على المؤتمر • فضلا عن ذلك ، فانه من دواعي ارتياحنا ملاحظة أن النهج والمقترحات التي عرضتها بعض الوفود من مجموعة الـ ٢١ ، بما في ذلك المكسيك والهند وغيرهما ، تشابه نهج البلدان الاشتراكية أو تطابقها •

وأود أن أوجه الانتباه الى الأفكار والمقترحات الهامة للغاية التي تتضمنها كلمة السيد كونستانتين تشيرينيكو (الوثيقة CD/444) بشأن الحاجة الى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بوضع واعتماد معايير محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها •

ولن يكون بأي حال من الأحوال ، الأثر المترتب على تطبيق معايير محددة تستهدف اشاعة السلم في العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، هو فصل هذه الدول عن المجتمع العالمي ولن تمنحها هذه المعايير حقوقا أو فرصا خاصة من أي نوع كان • وفي رأينا أن حيازة الأسلحة النووية لا تمنح الدول الحائزة لها أية امتيازات اضافية في مجال الشؤون الدولية ولكنه يفرض عليها فقط مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم أمام أجيال الحاضر والمستقبل •

وسيكون من الأمور الباعثة على الارتياح قيام الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية هي أيضا باتخاذ موقف مسؤول نحو المشاكل التي تمس بمصالح العالم بأسره •

ولاشك في صحة القول بأن أهم قضية عملية مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذه الدورة هي اعداد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية • وقد اتخذت البلدان الاشتراكية ، التي تنظر دائما الى نزع السلاح الكيميائي على أنه مهمة بالغة الأهمية ، موقفا جديا ومسؤولا ازاء الاهتمام الذي أعربت عنه مجموعات الدول الأخرى بتحقيق تقدم في هذا المجال • ومن المعروف ، أن البلدان الاشتراكية انتدبت لفترة طويلة هذا العام الخبراء من عواصمها وقدمت الوثيقة CD/435 المؤرخة في ٢٠ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، بعنوان " تحسين فاعلية مؤتمر نزع السلاح في ميدان حظر الأسلحة الكيميائية " • ورحبت وفود كثيرة بالمقترح بعيد الأثر الذي قدمه الوفد السوفياتي في ٢١ شباط / فبراير حول مسائل تتصل بالتحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية • وقدمت بلدان اشتراكية فردية ، من بينها بلغاريا ، مشروعات محددة في اجتماعات الأفرقة العاملة ، المعنية بأهم جوانب الاتفاقية المقبلة • وقد نظرنا أيضا بصورة جديّة في المقترحات التي قدمتها وفود هولندا وجمهورية ألمانيا

الاتحادية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها من الوفود • وقد أبدى رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة مهارة وتفهما للمهام الموكلة اليهم • وما يدعو للأسف أن كل هذه الجهود قد اخفقت حتى الآن في تحقيق الأهداف المتوخاة في الولاية الجديدة للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وهي : " بدء عملية المفاوضات النامة والكاملة ، لوضع وتحضير الاتفاقية باستثناء صياغتها النهائية " (الوثيقة CD/440 المؤرخة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨٤) والكل يعلم تماما من الذى كان له تأثير تقيد على هذه المفاوضات • وكما نعرف جميعا فانه من المقرر أن يقدم وفد الولايات المتحدة غدا مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية • وسيكون المضمون الوثيقة غني عن البيان • بعد أن هناك أمرا محققا سلفا هو : اذا كان المقترح يتسم بالتحيز فلن يخدم قضية نزع السلاح الكيميائي ، خاصة اذا كان ينطوى ، حسبما يتوقع بعد سماع بيانات بعض الممثلين الغربيين الرسميين ، على مقدمة لتعزيز الامكانات الكيميائية العسكرية للولايات المتحدة •

ان مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تحتل مكانا هاما في أعمالنا • ولا ننسى المتزايد المكسب لهذه القضية أمر يمكن فهمه فهما كاملا نظرا الى أن النقطة قيد البحث هي القضاء في المهد على جولة جديدة وخطيرة على نحو خاص في سباق التسلح ، أى امتداد السباق الى الفضاء الخارجي الذى يمثل تطويرة واستغلال انجازا من أهم الانجازات البشرية في هذا القرن •

ان الاتفاقات الدولية السارية المفعول لا تحد من استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية الا الى درجة معينة ، فهي لا تستبعد امكانية وزع أنواع من الأسلحة لا يشملها تعريف " وسائل التدمير الشامل في الفضاء الخارجي " • وهناك حاجة الى آلية في اطار القانون الدولي يمكن التعويل عليها بالقدر الكافي لاحباط مخططات أنصار سباق التسلح في هذا المجال •

اننا نشاطر وفودا أخرى القلق الذى يساورها ازاء البرامج التي يجرى وضعها في الولايات المتحدة من أجل استحداث أسلحة فضائية لتدمير أجسام في الفضاء الخارجي وفي الجو وعلى سطح الأرض ، ولوزع شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية في الفضاء الخارجي تقوم على استخدام أحدث الانجازات العلمية في ميدان تكنولوجيا الليزر وحزم الجزيئات • ومن شأن تنفيذ هذه البرامج أن يمثل انتهاكا جسيما لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة في عام ١٩٧٢ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة •

وفي بداية هذه السنة ، تمت في الولايات المتحدة الأمريكية تجربة الشبكة الجديدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية ASAT التي تطلق من العقاتلات من طراز اف - ١٥ • وبشكل استحداث سلاح من هذا النوع تهديدا مباشرا لاستخدام توابح الانذار المبكر ويؤدي الى زيادة خطر نشوب حرب نووية •

وتعد معارضة الولايات المتحدة العلنية للاشتراك في مفاوضات حول المسائل المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ذات دلالة أيضا •

ومثل هذه الأعمال من قبل حكومة الولايات المتحدة تؤثر الآن على أعمال مؤتمرنا • وقد استمر ظهور مشاكل الفضاء الخارجي في جدول أعمالنا منذ ثلاث سنوات تقريبا • ومع ذلك ، ونتيجة لتصرفات الولايات المتحدة الأمريكية ، لم يؤد النظر في هذه المسألة والتشاور حولها حتى الآن الى انشاء هيئة فرعية يمكن أن تركز نفسها ، بطريقة جدية ومسؤولة ، لوضع اتفاق أو اتفاقات دولية شاملة بشأن

حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وأشاطر ممثل المكسيك الموقر ، السفير الفونسو غارسيا روبليس ، الرأي الذي أعرب عنه ومؤداه أنه لا يمكننا معالجة القضية وكأن شيئاً لم يكن • ويؤكد التصويت على القرار ٢٨/٧٠ في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بما لا يدع مجالاً للشك ، تزايد قلق المجتمع الدولي المستمر إزاء خطر تحول الفضاء الخارجي الى ميدان لسباق التسلح • وقد طرحت في مؤتمر نزع السلاح أفكار ومقترحات كافية حول هذه القضية الملحة - وكل ما يحتاجه الأمر هو خلق الشروط الأساسية الضرورية للمشروع في مفاوضات محددة في إطار لجنة مخصصة مناسبة ، تتوافر لها ولاية ذات فعالية كاملة •

ربما يبدو موقفاً ساذجاً لبعض المندوبين ، فهم يظنون أننا نقول أن البلدان الاشتراكية تهدد نزع السلاح والسلام وأن البلدان الغربية ، على العكس من ذلك ، تهدد حشد الأسلحة والحرب • وهذه تأكيدات لا أساس لها من الصحة • فقد جاء في البيان الذي أدلى به السيد تودور زيفكوف الرئيس البلغاري في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٤ ، وكان لي شرف حضوره ، ما يلي :

" سيكون خطأ سياسياً جسيماً الاعتقاد بأن أسلوب المغامرة الذي تنتهجه الرجعية الامبريالية العدوانية يخفى بالتأييد الكامل وغير المشروط من قبل جميع الشخصيات الحزبية أو الحكومية أو العامة ومن قبل كل دوائر الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي "

وكما قال زعمائنا مراراً وتكراراً ، مازالت البلدان الاشتراكية مقتنعة بأن التعقل سيسود ، وهي مستعدة لذلك للتعاون مع كل الدول بهدف صيانة السلم والأمن الدولي وتحقيق نزع السلاح • وسوف تستمر جهودنا وتزايد في هذا الصدد •

وأود أن أؤكد بأن الوقت قد حان كي تشرع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في إزالة العراقيل الخطيرة التي وضعتها في سبيل تحديد وخفض التسلح •

واننا لمقتنعون اقتناعاً عميقاً بأنه اذا تعهدت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ، واذا وافقت على تجميد ترساناتها النووية من الناحية الكمية والنوعية على السواء ، فانها ستسهم بذلك اسهاماً حاسماً في تحسين المناخ السياسي الدولي •

ان حل هذه القضايا الخطيرة لا يحتاج الى مفاوضات معقدة •

وهناك أيضاً مقترحات هامة أخرى ، في مقدمتها مبادرة البلدان الاشتراكية الداعية الى ابرام معاهدة بشأن عدم استخدام القوة والحفاظ على العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء في حلف وارسو والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي •

وكثيراً ما يقال في هذه القاعة أن السبب الرئيسي في ركود محادثات نزع السلاح هو انعدام الارادة السياسية لدى دول معينة • وسواء اعترفت هذه الدول بذلك أو حاولت التعميه بالاعلانات والوعود العامة المبهمة ، فسيظل حقيقة واقعة • ان الارادة السياسية اذا توافرت ، سيتسنى حل حتي أصعب المسائل • وتاريخ العلاقات الدولية مليء بأمثلة تثبت ذلك •

ان المهام التي تواجه مؤتمر نزع السلاح كثيرة ومعقدة ولكنها لا تستعصي على الحل • وعلينا أن نجد الحلول العملية لها بروح المسؤولية العميقة وبأسرع ما يمكن •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر مثل بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ، السفير ايماي •

السيد ايماي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم التهنئة بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح • ويود وفدي أن يعرب عن اعتباطه الصادق اذ يرى الممثل الموقر لبلد آسيوي صديق في منصب الرئاسة • وانني لعلى ثقة من أن مؤتمر نزع السلاح سيتمكن في ظل توجيهكم المحكم والبارع من اختتام الفترة الربيعية من دورته بانجازات من شأنها توطيد الآمال المعقودة على الفترة التالية من الدورة • وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم ، السيد داتكو سفير رومانيا ، لتوليته رئاسة المؤتمر خلال شهر آذار / مارس ، ولما بذله من جهد في سبيل تقريب وجهات النظر داخل المؤتمر •

وخلال الأسبوع الأول من هذه الدورة في شهر شباط / فبراير ، أتحت لي الفرصة لعرض النهج والمواقف الأساسية لبلدي ازاء مشاكل نزع السلاح • وقد أكدت ساعتها أن نزع السلاح والأمن الوطني وجهان لعملة واحدة بالنسبة لجميع بلدان العالم ، وأنه لا يمكن ، لهذا السبب ، التوصل الى نتائج ذات مغزى الا من خلال توالي الخطوات الفعالة والقابلة للتحقق • والواقع ، أننا لا نستطيع أن ننكر عجز مؤتمر نزع السلاح ، أو لجنة نزع السلاح من قبله ، عن تحقيق النتائج التي كانت متوقعة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وقد نشأ بلا ريب عن عجز هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ، شعور شديد بالاحباط في أوساط مختلفة • وفضلا عن ذلك ومن وجهة نظر العمل على نزع السلاح النووي • وفي سياق الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار أيضاً ، فإننا لا نستطيع تجاهل أن المفاوضات الثنائية الهامة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد علقت لحوالي نصف عام على الرغم من الددائم العاجلة لاستئنافها التي صدرت عن أحد الطرفين وأيدتها بلدان العالم •

واذا ألقينا نظرة الى الوراء على المداولات التي استمرت لأكثر من شهرين في مؤتمر نزع السلاح ، فإننا لا نملك الا الاعراب عن قلقنا العميق لانقضاء جزء كبير من عملنا في مسائل اجرائية، وعلى الرغم من أن هذه المناقشات الاجرائية قد تتم عن دوافع سياسية مختلفة ، فإنها لم تصل بنا الى تقدم جوهري في سبيل اتخاذ تدابير لنزع السلاح •

ولقد طلبت الكلمة اليوم رغبة في التعبير عن بعض المبادئ الأساسية والفلسفات المتصلة بالمشاكل التي تواجه مؤتمر نزع السلاح •

فنحن جميعا ندرك ، من تاريخ المفاوضات الدولية الطويل ، أن الخطوات الهامة الفورية والواضحة المعالم نحو تحسين السلم والأمن الدوليين لا تكون متيسرة في كل حين • ولا يشذ نزع السلاح عن هذه القاعدة ، مما يعني أن الحاجة تدعو دائماً الى اتخاذ خطوات صغيرة لكنها فعالة، بقدر كبير من الأناة • واسمحوا لي أن أعيذ الى الأذهان أنني في احدى الدورات القصيرة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم الانتشار التي عقدت مؤخراً واستمرت لمدة أسبوع ، اضطررت أن أناشد جميع الوفود مراراً ، من موقع الرئاسة ، أن يتحلوا بالصبر حتى يمكن التوصل الى توافق آراء ذي بال • وعلى الرغم من أننا نتوقع بالتأكيد أن يتم التوصل الى حل للمسائل

الاجرائية التي يعكف مؤتمر نزع السلاح عليها الآن بفضل حكمتكم وتوجيهكم ، سيادة الرئيس ، وبفضل أسلافكم في المنصب كذلك ، ألا أنني أود ، في الوقت نفسه ، التأكيد على أنه ينبغي توجيه جهودنا الدائبة صوب الحلول التي تمكن هذا المحفل من احراز التقدم في المهمة التي أنشئ من أجلها .

ومن الناحية العملية ، فإن ما سبق شرحه يعني أننا لا بد أن نجد حلا وسطا ملائما بين أمرين ، أحدهما النهج الشامل القائم على مصطلح المثل العليا في نزع السلاح وثانيهما هو مختلف تفاصيل التدابير الفعلية ، بما فيها مؤسسات وتكنولوجيات التحقق . وبعبارة أخرى ، إذا كان من شأن اتفاق نظري على تدابير شاملة وإعلانية أن يصل بنا الى هدف نزع سلاح فعال حقيقة فإن ذلك وضع يلقى ، في الحقيقة ، كل ترحيب . ولكن هذا ليس الحال دائما ، أمر قد يتضح لو أخذنا بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ كمثال . فالاعتقاد بأن المثالية والارادة السياسية يكفيان يعتبر تفاؤلا في عالم اليوم لسوء الحظ ، ولقد أوضحت هذه النقطة في البيان الذي ألقته في شهر شباط / فبراير . فمن الضروري ، لكي تكون تدابير نزع السلاح فعالة ومقنعة كترتيب قائم بين الأمم ، أن تتوافر للدول الأعضاء الثقة بأن الآخرين يراعون نصوص هذه الاتفاقيات بأمانة . وهذا وضع يمكن فهمه حين ينطوى الأمر على الأمن الوطني وحين يصل العسلم والتكنولوجيا في نظم الأسلحة الحديثة الى درجة عالية من التقدم والتعقيد كما هو الحال اليوم .

وإذا أكد أهمية التحقق ، فإني أود أن أسارع للقول أيضا بأن ثمة خطرا آخر هو التطرف في هذا الصدد كذلك . فلو شرع المرء في افتراض حدوث كل الانتهاكات الممكنة نظريا ، وغسيير المرجحة عمليا ، وأصر على أنه لا معنى لأي اتفاق مالم يكن شاملا لكل هذه الحالات ، فإنا نكون حينئذ قد شططنا في تقدير مزية التحقق .

وأود أن أشير هنا الى بعض تجاربي الشخصية فيما يتصل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تتعلق ، كما تعلمون جميعا ، بتدابير التحقق من الانتشار النووي . وقد استغسرف التمييز بين ما هو نافع وضروري وما هو عملي بدرجة أقل زما طويلا جدا . فقد أصرت مجموعة من الناس على أنه يكفي مجرد وضع ترتيبات اسمية لتجنب تحويل المواد النووية من الاستخدامات السلمية الى الاستخدامات العسكرية . ولم تقبل معظم البلدان هذا الوضع وترتب على ذلك أن جرت مفاوضات مطولة بشأن الترتيبات المؤسسية والتقنية اللازمة للضمانات الفعالة . ومن ناحية أخرى ، وضعت نتيجة للرغبة المفرطة في بعض الأحيان سيناريوهات يرى الثقات في الصناعة النووية أنه لا يمكن النظر اليها حتى باعتبارها احتمالات عملية . وما يتوفر اليوم على أنه ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو نتاج التوفيق بين هذه المواقف المتطرفة . ولم أقصد بضرب هذا المثل أن يكون بأي حال من الأحوال تقييمًا لمناقشاتنا الجارية حول التحقق من حظر التجارب النووية أو حظر استخدام الأسلحة الكيميائية وإنما أردت فقط أن أشير الى أن هذه ، من وجهة نظرنا ، نقطة عامة جديدة ألا تغيب عن الأذهان .

وأود ، في هذا السياق ، أن أذكر ما يلي . فمن ناحية ، لا بد من وجود اتفاق سياسي أساسي يشكل القاعدة التي تقوم عليها أية ترتيبات لنزع السلاح . ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن يكون هناك نهج علمي وتقني لجعل هذه الترتيبات حقيقة واقعة . ويجب أن ينشأ تفاهم تام بين هذين العنصرين . إذ من الممكن في غيبة هذا التفاهم أن تتحدث الدوائر السياسية والدوائر التقنية

بلغتين مختلفتين ، وهذا سبيل مؤكد لرباك الموقف • واني لأذكر فيما يتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أنه حدثت حالات قدم فيها العلماء ، في غيبة التفهم الكامل للمتطلبات السياسية الأساسية ، ردودا مثل " ان المطلوب ممكن تقنيا من حيث المبدأ ، اذا توافرت شروط معينة " • ولكن الجانب السياسي أغفل الشروط ولم يقل الا " أنه ممكن من حيث المبدأ " • والحقيقة أنه كان من بين هذه الشروط بنود مثل " اذا أمكن التواجد المستمر لفتشين " ، أو " اذا كان يمكن قبول قرار التحول عن الغرض بمستوى ثقة نسبته ٨٠ في المائة " ، أو " اذا أمكن ترك كمية معينة من المواد سنويا لا يطلب تدميرها باعتبارها تراكمات لأخطاء القياس " • ولعلكم ترون أن هذه الشروط التي تتصل بالهدف السياسي للترتيبات تتطلب بالتأكيد دراسة جادة •

لقد ألقى عدد من البيانات في هذا المحفل وفي غيره من المحافل مؤداها ، على سبيل المثال ، أنه لم تعد هناك مشاكل تقنية أخرى تتعلق بالتحقق من حظر التجارب النووية • بل أن البعض ذهب الى أنه من الممكن الكشف عن جميع التفجيرات النووية الجوفية وتحديد مداها • ولقد أتاحت لي فرصة التحدث الى بعض الكتاب الذين تم الاستشهاد على نحو مكثف بكتاباتهم في هذا الصدد في هذا المحفل أيضا • وذكر لي هؤلاء الكتاب أنفسهم أن نظام الكشف عن الاهتزازات الذي بنوا عليه حججهم ليس هو الموجود والمتاح في العالم في الوقت الحاضر • فلا بد من تطوير هذه النظم لتتحول الى شبكة أفضل تضم المستحدثات في علم الاهتزازات ، بما في ذلك عدد كبير مما يسمى بالصناديق السوداء في البلدان المعنية • هذا فضلا عن أن حججهم تقوم على افتراض أن الظروف الجيولوجية المحيطة بمواقع التجارب وكذلك انتشار الاشارات الاهتزازية خلال التكوينات الجيولوجية بين موقع التفجير ومحطات رصد الاهتزازات أصبحت أمورا معروفة بالتفصيل • ولست ، بطبيعة الحال ، خبيرا في هذا الموضوع • ويرد في تقارير فريق الخبراء العلميين المخصص وصف لبعض هذه المشاكل غير أنني أعتقد أن ما سيتم اجراؤه من تجارب تبادل البيانات الاهتزازية من شأنه أن يساعد فسي جلاء بعض هذه النقاط • وما تعرضت لهذه النقطة الا للتأكيد من جديد على أهمية قيام حوار مرض بين الجهات السياسية والجهات العلمية •

ويبدو لي أن نموذج ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يثير نقطة أخرى بالغة الأهمية • لقد كان من الأمور المطمئنة للغاية ، ومن حسن الصدف في الواقع ، بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار ، وجود منظمة دولية قائمة بالفعل ينص قانونها الأساسي على ضمانات تجعل من منع التحول عن الأغراض السلمية الى الأغراض العسكرية المهمة الرئيسية لها • وكانت الترتيبات المؤسسية لجمع وتطبيق التكنولوجيات اللازمة على الصعيد الدولي تتخذ من قبل ، وان لم يكن ذلك وفق مقاييس هذه الأيام • وكما تعلم الوفود الموقرة ، أتاح ذلك الاكتفاء بمجرد الاشارة في المادة ٣ من معاهدة عدم الانتشار الى تطبيق هذه الترتيبات • ورغم ذلك ، فقد كان على أطراف المعاهدة قضاء أكثر من عام في مؤتمر لاعادة تشكيل النظام وتحديد المتطلبات التكنولوجية وتقدير حقوق وواجبات المفتشين والاتفاق على منهجية لتحديد احتمالات التحول عن الغرض والاتفاق على اقتسام الأعباء المالية •

ومن هذا الدرس يتبين لي ضرورة ادراك أنه حين نصل الى المراحل الفعلية لتحديد التحقق من حظر التجارب النووية أو الأسلحة الكيميائية ، حسب الحالة ، سيكون علينا أن نشرع ، كخطوة أولى ضرورية ، في مهمة انشاء هذه الأجهزة الدولية للتحقق • واذ أقول ذلك ، فإني لا أعني - بطبيعة الحال ، الاصرار على أن الترتيبات الواردة في معاهدة عدم الانتشار هي أفضل

الصيغ أو أنها مستصوبة أكثر من غيرها في حالة الاتفاقات الأخرى لنزع السلاح • غير أنه من المهم توجيه كل الاهتمام الواجب ، في نطاق عملية المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح ، الى طبيعة متطلبات التحقق وكذلك الى هيكل ترتيبات التحقق التي تناسب على أتم وجه أغراض كل اتفاق • وأخشي ، اذا لم يول الأمر هذا الاهتمام ، أن تعجز اتفاقات نزع السلاح ، عن أداء وظيفتها بطريقة تمنح أطرافها الثقة في فعاليتها •

لقد استخدمت أعلاه تعبير " التطرف " ، وعييت به أن الإفراط في التركيز على الإرادة السياسية وحدها ، أو التفاصيل العلمية وحدها لن يصل بنا الى ترتيبات مجددة لنزع السلاح • وينبغي ، حين نتناول المشاكل ، ألا تغيب عن بالنا عبارة " ميزة اتخاذ موقف وسط " والتي لا تعني أن تكون نقطة الوسط بين موقفين متطرفين هي أفضل الحلول بالضرورة ، وإنما أن الحاجة تدعو دائما الى تقبل وجهات النظر المختلفة بأذان صاغية وعقول مفتوحة • وفيما يتعلق باعتبارات حظر التجارب النووية هذه الأيام ، على سبيل المثال ، تبذل الجهود المبذولة لفهم امكانيات وحدود تدابير التحقق المتاحة المتعددة الأطراف ، وكأنها تمثل ميزة " اتخاذ موقف وسط " • وسيمكننا ذلك من تناول مسائل أخرى ذات صلة تشكل عناصر اتفاق مقبل لحظر التجارب النووية ، بما في ذلك مشاكل كيفية التصدي للتفجيرات النووية في النطاق غير المقابل للتحقق • ولست بحاجة الى تكرار أن اليابان تنظر الى حظر التجارب النووية على أنه البند الذي يحظى بالأولوية العليا في عملية نزع السلاح • ولقد حددنا موقفنا عدة مرات في هذا المحفل وفي غيره من المحافل • ونعتقد أن هذا هو السياق الذي يعد فيه ، انشاء قدرات متعددة الأطراف للتحقق عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيا القائمة بالفعل ، ثم اتخاذ خطوات نحو تحسينها التدريجي ، أمرا يستطيع مؤتمر نزع السلاح اليوم أن ينجزه بصورة جدية طالما ننظر الى حظر التجارب النووية باعتباره تدبيرا متعدد الأطراف • وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، فإننا ندرك جميعا أن جميع الأمم في العالم تتخذ موقفا ايجابيا للغاية ازاء حظر هذه الأسلحة وتدميرها ، وازاء أعمال التحقق المتصلة بذلك • ومع سير المفاوضات النشطة ، فإن وفدى سباق الى السعي نحو هدف الابرار المبكر لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، ومن دواعي فخرا أنه سبق لنا الاسهام بصورة مختلفة في هذا المجال • وأود الإشارة هنا أيضا الى أنه ينبغي لأي اتفاق عملي خاص بالأسلحة الكيميائية أن يحرص على تجنب مزالق التطرف المحتملة • فإذا أدت حصيلة مفاوضاتنا الى ثغرة بالغة الاتساع في مجال التحقق أو أدت الى مطالبة ، من ناحية أخرى ، بمراقبة دولية حقيقية على كافة الصناعات الكيميائية والصيدلانية في العالم فإن ذلك لن يثير مشاكل قانونية فحسب بل انه سيفضي أيضا اما الى معاهدة هشة جدا وأما الى وضع غير عملي الى حد بعيد ولنسوف أمتنع عن أية إشارة أخرى الى نموذج ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولكنني سألاحظ فقط أن رغبة مؤتمر نزع السلاح في أخذ هذه التجربة بعين الاعتبار عند تحديد نطاق متطلبات التحقق سواء بالنسبة للأسلحة الكيميائية أو ما سبقها ، أمر بالغ الأهمية • وأرجو أن تتاح لي فرص أخرى في المستقبل لعرض موقفنا تفصيلا ، في الوقت المناسب ، على مؤتمر نزع السلاح • وأود أن أضيف هنا باختصار شديد أن ثمة مشكلة مشابهة تتعلق بالفضاء الخارجي • فمن الأمور الواضحة أن المحافظة على السلم في الفضاء الخارجي بند مهم جدا توليه اليابان أولوية عالية • بيد أنه فيفنا يتعلق بنا ، فانه تم استثناء معلومات وخبرات محدودة تتصل باستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، لا بد لنا أن نعترف بأن فهمنا ومعرفتنا فيما يتعلق بأنشطة الفضاء ذات الصلة ليست قائمة بحال على خبرتنا الخاصة • ومن ثم ، فمن العسير علينا أن ندخل في مناقشات مفصلة عن مراقبة

أسلحة الفضاء استنادا الى معلومات منشورة ومعروفة غالبا للجميع • وبعثت أن من الملائم والغبيس للخاية أن تجرى دراسة مشكلة الفضاء الخارجي ، انطلاقا من نهج استكشافي في البداية ، مع من هم في وضع يحسنون فيه تقديم المعلومات •

وقد يعتبر ما قدمته اليوم أسلوبا للتفكير أكثر مما هو مقترحات مفصلة • ففي الوقت الذي تبدد ومفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف عاجزة عن احراز تقدم واضح ، وفي الوقت الذي يعرب العالم عن قلق عميق بسبب هذا الوضع ، يرى أن من المفيد أن يتوقف لدراسة أسباب ذلك • وستكون ازالة هذه الأسباب ، سببا بعد آخر ، بمثابة تقدم نحو الحل النهائي • ولا يتوهم وفدى أن نزع السلاح يمكن أن يتم غدا ، بقدر ما هو أمر مرغوب • لكننا لا نرى ، في الوقت ذاته ، أن الحلول مستحيلة • وحين نتحدث عن النهج التدريجي ، فإن ذلك لا يغيث عن بالنا ، وبالنسبة لموقفنا الوطني فإننا سنواصل بالتأكيد اسهامنا الايجابي في عملية توالي الخطوات الهادفة للسيير في اتجاه النجاح النهائي •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر مثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

وبذلك نأتي الى نهاية قائمة المتكلمين لهذا اليوم • هل يرغب أى وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ لا أرى راعبا •

انني أعزم الآن تعليق الجلسة العامة وعقد جلسة غير رسمية للنظر في بعض المسائل التنظيمية • وسنستأنف الجلسة العامة للمؤتمر فيما بعد • تعلق الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٠

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

ومعروض على المؤتمر اليوم ورقة العمل رقم ١٢٦^(١) التي تحتوى على مشروع مقرر بشأن انشاء لجنة مخصصة معنية بالأسلحة الاشعاعية • هل هناك اعتراض على مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ١٢٦ ؟ لا أرى اعتراضا •

وقد تقرر ذلك .

أود أن أقدم التهنئة للسفير فيفودا بمناسبة تعيينه • وستكون خبرته ومهارته الدبلوماسية عوناً كبيراً للجنة المختصة •

وكما أعلن في بداية هذه الجلسة العامة ، أقترح الآن أن يحيط المؤتمر علما بالتقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الوارد في الوثيقة CD/448 .

وقد تقرر ذلك .

- نظرا لعدم وجود أعمال أخرى فاني أعتزم الآن رفع الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح غدا ، الأربعاء ١٨ / نيسان / أبريل ١٩٨٤ الساعة ١٠/٣٠ •
• ترفع الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥